

المؤشرات تغلق بالأحمر بضغط «الخدمات المالية» و«العقارات»

تداعيات صفقة «أمريكانا» واستحواد البنوك على السيولة... أبرز سمات الأسبوع

للتعاملين في الدخول بأوامر الشراء أو البيع لاسيما إيضاح (الجيلتي) بشأن مفاوضات شراء شركة الخرافي ناشيونال وإعلان بنك الكويت الوطني عن إغلاق باب الاكتتاب في أسهم زيادة رأسماله بعد أن تم تغطيته بشكل كامل.

وتالت بعض أخبار الشركات اهتمام المتعاملين وجاء في مقدمتها وقف التداول بأسهم شركة دار الثريا العقارية والمصاح شركة أركان العقارية بشأن انتماء بيع عقار بقيمة 1.9 مليون دينار علاوة على توالي إيضاحات أربعة من البنوك حول أخبار سابقة عن حصص سداد ديون الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا).

كما استحوذ إعلان المجموعة المشتركة للمقاولات توزيع أسهم منحة بنسبة 10 في المئة على مساهميها ووقف التداول في أسهم شركة (للنن) واتمام عمليات الشراء على أسهم شركات (ريم) و (إيلكت) على اهتمام جانب من المتعاملين.

ولعبت أوقات المزايا (تقيلتين قبل الإغلاق) في تغيير ملامح الأداء العام للسوق سواء من خلال تحويله من الخانات الحمراء إلى الخضراء أو العكس بفضل الدخول على الكثير من الأسهم الخاملة وفي مقدمتها أسهم (هيومن سولت) و (الانظمة) إلى جانب الدخول على أسهم شركات كبيرة وبنوك كانت لأعباء أساسيا في تغيير المؤشرات الرئيسية لاسيما السعري.

وشهدت جلسة أمس الخميس ضغوطات بيعية على أسهم رخصية وقيادية وسط عمليات جني الأرباح علاوة على اشتغال بعض المتداولين بتوقعات الاستفتاء بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو ما قد ينعكس على الأسواق العالمية وأسواق المنطقة.

وحملت أسهم شركات (امتيازات) و (نايسكو) و(هيومن سولت) و(اسمنت خ) و(الرابعة) بارتفاعات لافتة في حين استحوذت شركات (هيتس تليكوم) و (الدولي) و (ساحل) و (المال) و (الانماء) على قائمة الأكثر تداولاً.

ووقعت أسهم (كيبيل تليفوني) و (مدار) و (جبران ق) و(ميناء) و (الخصوصية) تحت طائلة الضغوطات البيعية في حين شهدت أسهم 28 شركة ارتفاعات بينما انخفضت 53 شركة من إجمالي الشركات التي تم التداول عليها والبالغة 118 شركة.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق جلسة أمس الخميس منخفضاً 1.1 نقطة ليصل إلى مستوى 5407.99 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 8.9 مليون دينار تمت عبر 1858 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 66 مليون سهم.



أداء متباين لمؤشرات البورصة خلال الأسبوع

المشترك لتعاملات هذا الأسبوع وسط تماسك الأسهم القيادية بصورة متباينة.

وظقت عمليات جني الأرباح على العديد من الأسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة علاوة على المضاربات السريعة صوب الكثير من الأسهم متدنية القيمة (الشعبية) التي تتراوح أسعارها ما بين 50 فلساً إلى 100 فلس.

وكان لافتاً الأثر الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات

وشهد سهم (أمريكانا) على مدار الجلسات الخمس الماضية تطوراً سعرياً بعد عودته من الإيقاف جراء ما أثير عنه قبل الإفصاح الرسمي عن الصفقة حيث شهد ارتفاعات يومية بدءاً من سعر 2.220 دينار إلى أن بلغ أمس الخميس مع نهاية تداولات الأسبوع 2.5 دينار كويتي.

وشهدت أسهم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) المنضوي تحتها (أمريكانا) تعاملات محمومة لتشكل هي ومجموعة (المدينة) المحور

تراجعت مؤشرات البورصة بشكل جماعي في نهاية جلسة أمس الخميس، بضغط من تراجع 6 قطاعات أبرزها «الخدمات المالية» و«العقارات».

وسجل المؤشر السعري تراجعاً نسبته 0.02% عند النقطة 5407.99، خاسراً نحو 1.2 نقطة، كما انخفض الوزني بنفس النسبة عند النقطة 354.21، خاسراً 0.06 نقطة، وغيط كويت 15 بواقع 0.33% خاسراً 2.73 نقطة عند مستوى 812.34 نقطة.

كانت المؤشرات الكويتية قد استهلت جلسة أمس على تباين، حيث انخفض السعري 0.46%، وتراجع الوزني 0.09%، فيما ارتفع كويت 15 بنسبة 0.02%.

وتقلصت السيولة أمس 14.7% إلى 8.99 مليون دينار، مقابل 10.54 مليون دينار بالأمس الأول، فيما ارتفعت الكميات 26.1% إلى 66.89 مليون سهم مقابل 53.06 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وتراجعت أسس مؤشرات 6 قطاعات أبرزها الخدمات المالية بنحو 0.58% مع هبوط غالبية أسهم القطاع وعلى رأسها «مدار» الذي تصدر التراجعات بانخفاض نسبته 10.7%.

كما تراجع أسس قطاع العقارات بنسبة 0.49% متأثراً بهبوط أسهم «ميناء» بحدود 7% محتلاً الترتيب الثالث ضمن أكثر تراجعات الأسهم، وكذلك انخفاض سهم «مزاياء» بواقع 3.33%.

كانت «مزاياء» قد أعلنت أمس أنها قامت ببيع أسهم غير مدرجة مملوكة لها في إحدى الشركات الكويتية، بمبلغ يقدر بنحو 2.48 مليون دينار، محققة أرباحاً قيمتها 633.72 ألف دينار.

في المقابل، ارتفعت مؤشرات خمسة قطاعات يتصدرها «النفط والغاز» بنحو 2.01%، يليه «الصناعة» بنسبة 1.01%، وكان «البنوك» الأقل ارتفاعاً بنسبة 0.02%.

وتصدر سهم «امتيازات» ارتفاعات أمس بنمو نسبته 7.35% عند سعر 36.5 فلس، من خلال تداول 100 ألف سهم بقيمة 3.54 ألف دينار.

وعلى صعيد التداولات، تصدر سهم «هيتس» نشاط الكميات بحجم بلغ 9.54 مليون سهم، فيما جاء سهم «بنك بوبيان» بأشد سيولة بنحو 1.72 مليون دينار.

شهدت تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) خلال هذا الأسبوع عدة متغيرات أبرزها تداعيات صفقة انتماء بيع شركة (أمريكانا) واستحواد أسهم بعض البنوك المرتبطة بالصفقة على نسب عالية من أحجام السيولة لاسيما بنوك الكويت الوطني والخليج والدولي.

بنجاح كبير بأكثر من ثلاثة أضعاف الأسهم المطروحة

«البنك الوطني»: إغلاق باب الاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال بعد تغطيته

■ 301.20 %
نسبة التغطية
من المساهمين رغم
التحديات والتداعيات
المالية

أعلن بنك الكويت الوطني أنه غطى بشكل كامل أسهم زيادة رأس ماله بعد أن أغلق باب الاكتتاب في 16 يونيو الجاري مؤكداً أن من شأن ذلك تدعيم قاعدة رأس المال وفقاً لطلبات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال (بازل 3).

وأكد البنك على موقع سوق الكويت للأوراق المالية أنه تجاوز الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك نحو ثلاثة أضعاف الأسهم المطروحة والبالغ نسبته 6.5 %، حيث جاء حجم الطلب بنسبة 206.21 % مما يؤكد على حجم الثقة التي يحظى بها البنك الوطني من قبل المساهمين والمستثمرين على الرغم من تداعيات هبوط



البنك الوطني

أسعار النفط على أسواق المنطقة، هذا وتم تغطية كامل الاكتتاب على النحو التالي:

- أسهم حق الأولوية للمكتب: 326,744,959 سهم، أي بنسبة تغطية 94.99 %
- الأسهم الإضافية للمكتب فيها: 709,267,070 سهم، أي بنسبة تغطية 206.21 %
- العدد الإجمالي للأسهم المكتتب فيها: 1,036,012,029 سهم، أي بنسبة تغطية 301.20 %

- القيمة الإجمالية للأسهم المكتتب فيها: 414,404,811,600 دينار كويتي
- نسبة التخصيص: 2,4273 %

وكان البنك الوطني قد استدعى زيادة رأس ماله بنسبة 6.5 % في الفترة بين 18 مايو و16 يونيو 2016، وذلك عبر إصدار أسهم جديدة بقيمة 400 فلس للسهم الواحد (بقيمة إسمية 100 فلس مضافاً إليها علاوة إصدار بقيمة

300 فلس ، وذلك للمساهمين لتقديدين في سجل البنك قبل يوم استدعاء الزيادة).

كما سيتم رد فائض أموال الاكتتاب – إن وجدت – دون فوائد إلى المساهمين الذين كانوا قد دفعوا مقابل أسهم أكثر من تلك التي تم تخصيصها لهم.

وبهذه الزيادة في رأس مال البنك ومقدارها 137,584,292,800 دينار كويتي، يصبح رأس مال البنك المصدر والدفع مقداره

■ نسبة التخصيص
2.4 % وتسجيل
الأسهم في حسابات
المساهمين لدى
المقاصة

563.6 مليون دينار كويتي، ولا شك في أن هذه الزيادة سيكون لها تأثيرها في تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك وتعزيز مكانة مركزه المالي، وهو ما يتسجم مع خطته الرامية إلى مواصلة التوسعات الاستراتيجية داخل الكويت وخارجها، ومواءمة دوره الريادي في تمويل المشروعات الحيوية الكبرى.

ومع السياسة المتحفظة التي يطبقها البنك ، وحصوله على أعلى التصنيفات الائتمانية من وكالات التصنيف العالمية الكبرى مثل موديز وفيتش وسئاندر آند بورز ، فإن الزيادة التي تحققت في رأس ماله تزيد في قدرته على تحقيق عوائد مناسبة لمساهميها.

«مزاياء» تباع أسهماً غير مدرجة بمبلغ 8.2 ملايين دولار

قالت شركة المزاياء القابضة (MAZAYA)، إنها قامت ببيع أسهم غير مدرجة مملوكة لها في إحدى الشركات الكويتية، بمبلغ يقدر بنحو 2.48 مليون دينار (تعاادل 8.23 مليون دولار)، بحسب بيان للشركة.

وأضافت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن الأثر المالي من هذا البيع، هو تحقيق ربح يقدر بـ 633.72 ألف دينار، وهو ما سيتم إدراجه بالبيانات المالية للشركة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2016.

وحققت الشركة أرباحاً في الربع الأول من العام الجاري 1.86 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1.72 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2015.

تأجيل النظر بدعوى «الساحل» ضد «مويا» لجلسة 14 ديسمبر

قالت شركة الساحل للتنمية والاستثمار (COAST)، إنه تم تأجيل النظر في الدعوى المرفوعة ضد شركة مويا لإدارة المشاريع القابضة، ومشاري عيسى الخزالي إلى جلسة 14 ديسمبر 2016، للإطلاع والدعوى من قبل الساحل.

وأضافت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن الأثر المالي لهذا التطور الحاصل هو تحقيق إيرادات في بيان الدخل بمقدار 275 ألف دينار، مع عدم الفترة على تحديد الفترة الزمنية التي سيظهر فيها هذا الأثر المالي نتيجة لتداول القضية في المحكمة.

كانت الشركة قد قامت في مارس الماضي برفع دعوى قضائية للمطالبة برد مبلغ 275 ألف دينار.

وحققت الشركة خسائر في الربع الأول من العام الجاري 424.8 ألف دينار، مقارنة بخسائر قيمتها 1.23 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي.

وتراجع سهم «ساحل» في مستهل جلسة أمس 2.27% عند سعر 43 فلساً، وذلك بعد تنفيذ 58 صفقة بحجم بلغ 3 ملايين سهم بقيمة 130.66 ألف دينار.

قام بتزويد جميع البنوك المحلية بأوراق جديدة من النقد الكويتي «البنك المركزي» يصدر سندات محلية بـ 100 مليون دينار لسد عجز الموازنة



البنك المركزي

أصدر البنك المركزي الكويتي سندات خزينة بقيمة 100 مليون دينار (332 مليون دولار)، تستحق في يونيو 2018، وبفائدة بلغت 1.5%، وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة، وفق بيانات للمركز.

وحسب بيانات المركز، تمت تغطية سندات الخزينة التي طرحها البنك المركزي بنحو 100 مليون دينار، وهي أقل من المعدلات السابقة التي كانت تتخطى فيها التغطية 4 مرات.

وتصل إصدارات المركزي من سندات الخزينة منذ بداية العام المالي الذي يبدأ في أبريل نحو 1.1 مليار دينار (3.6 مليار دولار)، وتسارعت وتيرة إصدار الكويت لأدوات الدين العام خلال الشهرين الماضيين ليبلغ متوسط فترة إصدار السندات كل أسبوع تقريباً.

وتهدف إصدارات المركزي إلى تمويل عجز الموازنة الذي من المتوقع بلوغه في موازنة 2016 – 2017 بنحو 12.2 مليار دينار، بعد استقطاع 10% من الإيرادات لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وتسعى الحكومة الكويتية إلى تمويل عجز الموازنة لتتأني عبر إصدار سندات محلية ودولية، بالإضافة إلى السحب من الاحتياطي العام.

على جانب آخر أعلن بنك الكويت المركزي بأنه قد تم الانتهاء من عملية تزويد كافة

«المشتركة» تستلم شيكاً بمبلغ 485.7 ألف دينار محكوم به لصالحها

قالت المجموعة المشتركة للمقاولات (CGC)، إنها تسلمت شيكاً بمبلغ 485.65 ألف دينار، في الدعوى المرفوعة ضدها من قبل وزارة الأشغال، بحسب بيان للشركة.

وأضافت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن الأثر المالي لهذا التطور هو تسجيل المبلغ المحكوم به لصالحها ضمن الإيرادات الأخرى في حسابات السنة المالية 2016.

كانت محكمة الاستئناف، قد أصدرت حكماً في 24 أبريل 2016، بإلزام «الأشغال» أن